ينص على تشكيل مجلس تشريعي يشرف عليه المندوب السامي البريطاني، وتكون للمجلس سلطة وضع القوانين والانظمة حين لا تتعارض مع نصوص صك الانتداب. واقترح المندوب السامي ان يضم المجلس اثنين وعشرين عضوا، عشرة منهم يعينهم هو من بين كبار موظفي ادارته، والباقون تنتخبهم طوائف البلاد، على ان يكون لليهود ثلاثة منهم. واعطى مشروع الدستور للمندوب السامي حق تعطيل قرارات المجلس.

وحين رفضت اللجنة التنفيذية هذا المشروع، اتضح ان رفضها لا يتصل بتفصيلاته، او بالموقف من الصلاحيات الممنوحة له او للمندوب السامي، بل انطلق، كما اعلن ذلك بيان اللجنة، من اجماع «الامة العربية الفلسطينية على رفض الانتداب ومشروع انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين»، لأن «مقتضيات رفض الاصل ان نرفض الفرع لذلك الاصل». وقال بيان اللجنة التنفيذية ان المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، الذي انبثقت عنه هذه اللجنة، قرر مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي «لأنه وجد، بعد البحث الدقيق، ان الاشتراك في تلك الانتخابات انما هو قبول محسوس بالانتداب وبتصريح بلفور»[٢٠].

هذا الموقف من الجانب العربي، ادى الى افشال عملية تشكيل المجلس لتعذر اجراء الانتخابات، مما حمل المندوب السامي على تعيين «مجلس استشاري» فيه عشرة من العرب، سمّاهم دون ان يستشيرهم، واثنان من اليهود. وقد رفض الاعضاء العرب، وهم من قادة الحركة الوطنية ووجهاء البلاد، عضوية المجلس الاستشاري، واكتفوا بحضور جلسته الاولى حيث اوضحوا موقفهم وانسحبوا، بعد ذلك، على الفور.

ثم عرض المندوب السامي على اربعين وجيها عربيا استضافهم في العام ١٩٢٣ ان تمنح الحكومة البريطانية للعرب حق تشكيل «وكالة عربية» يكون لها المركز نفسه الممنوح للوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب، اي ان يكون لهذه الوكالة العربية، بوصفها هيئة عمومية لاسداء المشورة الى الادارة والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حق ابداء الرأي في هذه الامور وغيرها من الامور التي تؤثر في مصالح السكان غير اليهود، وان تشترك في ترقية البلاد تحت رقابة الادارة. وفيما يتعلق بالهجرة اليهودية، عرض المندوب السامي ان يكون للوكالة العربية المقترحة الحق في ان تستشار في الوسائل التي تؤدي الى ضمان عدم الاجحاف بحقوق ووضع «فئات السكان الاخرى» كما وصفها الكتاب الموجه بهذا الخصوص من وزارة المستعمرات الى المندوب السامي[٢١]. وشفع المندوب السامي عرضه هذا بالتأكيد على ان صك الانتداب «اصبح نافذاً» وان حكومة جلالته «لا تزال مصرّة على تنفيذ وعد بلفور». وكان هذا كافيا لكي يبلغه الحاضرون على الفور، رفضهم للعرض[٢٢]. ثم فسرّ بيان اصدرته اللجنة التنفيذية فيما بعد سبب هذا الرفض، فقال: «ان الغاية التي يتوخاها الوطنيون العرب في هذه البلاد ليست الحصول على وكالة عربية تشبه الوكالة اليهودية... وانما غايتهم، التي لا يرجعون عنها ولا سبيل لهم الا اليها، هي الحصول على الاستقلال الذي ينشدونه من امد بعيد، والذي وعدهم به الحلفاء، وفي مقدمتهم حكومة جلالة الملك، فاشتركوا في الحرب الكبرى وقاموا بنصيبهم من اجله». وتساءل البيان: كيف يمكن ان يقبل العرب هذا المشروع وهو «يجعل اصحاب البلاد في مستوى واحد مع اليهود، فضلا عن ان اسم الوكالة يجعلهم يشعرون انهم غرباء في بلادهم»[٢٣].

اما في العام ١٩٣٥، حين كان وزن اليهود في البلاد قد نما ديمغرافياً واقتصادياً وسياسياً، وحين كانت خبرات الحركة الوطنية الفلسطينية، في ظل الانتداب، قد نمت هي الاخرى، فقد